الوضعية الاجتماعية للمرأة المطلقة في الأسرة الجـزائريـّة

أ/ سامـية العمريـة
باحثة في علم الاجتماع

مقـدمة:

لمّا كان الزّواج هو أحسن فرصة لإحساس المرأة بالخلود، والوسيلة الوحيدة لتحقيق الذّات وضمان المستقبل، كان عليها أن تنجح في تأدية هذا الدّور الاجتماعي الذّي تكتسب من خلاله مكانة اجتماعيّة مرموقة في مجتمع أبويّ تقليدي جعل من الزوّاج معيارا للنّجاح الاجتماعي، يرفض بل وينبذ المرأة التّي فشلت في تأدية هذا الواجب المقدّس.

لذا كان الطلاق كسرا للمرأة، وألما كبيرا في حياتها في محيط يعتبرها المسؤولة عن عدم استمرار الحياة الزوجيّة، حتّى لو كان الزّوج معروفا بسوء السّمعة والسّلوك، وما طلاقها سوى مؤشّر خلل في أخلاقها، لتتحوّل فجأة من محترمة إلى عديمة الأخلاق بحكم أنّ الطّلاق يأخذ ضمن إطار العيب الاجتماعي، تعاني منه المرأة قبل الرجل في صراعها مع الزمن وضغوطات المجتمع، وما على الفتاة في هذا المجال سوى تحمّل الظرّوف الأسريّة الجديدة مهما كانت ومهما تعرّضت له من سلوكات ومعاملات زوجيّة قاهرة، حتّى لا تقع ضحيّة مجتمع لا يرحم، يتفنّن في التّقليل من شأنها وتشويه سمعتها وحرمانها من الاندماج الاجتماعي في كلّ ميادينه.

في الطّلاق تتعدّد الأسباب والمرأة دائما المتّهم، فعلاوة على ما يخلّفه لها من مشكلات نفسيّة واجتماعيّة، يحملها الجميع مسؤوليّة فشل العلاقة الزّوجيّة، خاصّة في المجتمعات العربيّة القائمة على النّظام الأبويّ والتّي ترى "في الزّواج المستقبل الوحيد لتحقيق الذّات وضمان المستقبل، وبالطلاق أو التّرمل فإنّها تتعرّض للتهميش والشكّ والنّبذ، كما تتعرّض مكانتها للتدني والاحتقار في إطار خروجها عن الحمى الذكوريّة"[1].

لتكون بذلك ذات نظرة دونيّة من طرف المجتمع، تحمل وصمة العيب والعار على جبينها، "مرصودة ومرتقبة في كلّ تصرّفاتها من طرف إخوتها وأقاربها"[2].

---

[1] كسّال (مسعودة)، **مشكلة الطّلاق في المجتمع الجزائري**: دراسة ميدانية حول عينة من المطلّقات في الوسط الحضري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1986، ص 202.

[2] الكيّال(باسمة)، **سيكولوجية المرأة**، مؤسّسة عز الدّين للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان 1983، ص 379.

هذا إلى جانب المعاناة النفسيّة التّي تؤازرها من حين إلى آخر "فقد تنكمش على نفسها في المنزل تكفكف دموعها وتندب حظّها التّعس بيأس وألم، قد يوصلان بها إلى الانهيار العصبي".[3]

وانتماء المرأة المطلّقة إلى محيط اجتماعي تحكمه ثقافة أبويّة ضاربة بجذورها في عمق التاريخ والمبني أساسا على علاقات التسلّط والخضوع وهيمنة الذكر على الأنثى. محيط لا يعطي المرأة مكانة مساوية لمكانة الرجل من حيث الامتيازات الممنوحة لكليهما، باعتبار الأبويّة نسقا من البنى والممارسات الاجتماعيّة يقوم فيه الرّجال بإخضاع النّساء وقمعهنّ واستغلالهنّ، هذا ما جعل المرأة في هذا الإطار تعدّ فردا ثانويّا قاصرا وهامشيّا تعيش قهرا أبويّا، مطبوعة بعدم النّضج والجمود والسّلبيّة، في نظام تمثل الذكورة فيه مرجعا أساسيّا للأنوثة، مكانتها ضعيفة وضيّقة لا تتحصّل عليها إلاّ إذا تمكنّت من تأدية وظيفتها الاجتماعيّة والقانونيّة المتمثلة أساسا في الزواج، يجب أن تتزوّج وإلاّ فالمجتمع لا يقبلها ولا يحترمها، باعتبارها كائنا قاصرا عديم الهويّة يعرف دائما بالانتساب والارتباط بالحماية الذكوريّة.

هذا ما جعل المرأة المطلّقة التي تتنصّل من وظيفتها في الزواج والمنتمية إلى هذا المحيط أن تتعرّض لسوء المعاملة والتهميش، لأنّها لم تف بولائها للجماعة التي تنتمي إليها، تعاني العديد من الضّغوطات النفسيّة والمشاكل الاجتماعيّة الاقتصاديّة والقانونيّة.

من هنا ارتأينا أن نعالج موضوع الوضعية الاجتماعيّة للمرأة المطلّقة في الأسرة الجزائريّة في مجتمع أبويّ تقليدي يحكمه مبدأ الخضوع والتبعيّة والتفريق بين الرجل والمرأة كاستراتيجيّة لتحقيق التماسك الأسري، بتقصّي أهمّ العوامل الخفيّة التي تحكمه والعمل على إبراز نظرة المجتمع إليها وأسبابها في مجتمع تحكمه ثقافة أبويّة بالتّغلغل إلى واقعها ورفع السّتار عن الأوضاع المزرية وجملة المشاكل التّي تعيشها هته الفئة من النّساء، بالوقوف على أهمّ الضّغوطات التي تعانيها في مختلف العلاقات الاجتماعيّة في مجتمع أبوّي مقدّس للزّواج والحياة الزوجيّة، خاصّة وأنّ الموضوع في حدّ ذاته يطرح إشكاليّة نظرة المجتمع إلى المرأة المطلّقة على أساس كونها كائنا ضعيفا يحتاج دائما إلى الوصاية الذكوريّة، تكتسب مكانتها الاجتماعيّة بالزّواج والارتباط بالحمى الذكوريّة في إطار اجتماعي لا يعترف بحقوقها، ذو نظرة سلبيّة إلى المرأة التي تفشل في تأدية الواجب المقدّس ألا وهو الزّواج، فإذا هي رفضت هذا النّظام كانت بذلك مرفوضة من طرف المجتمع. وبالتّقصي في الوضعية الاجتماعيّة للمرأة المطلّقة في المجتمع الجزائري، فهو مجتمع أبويّ تقليدي يحكمه مبدأ الخضوع والتبعيّة والتفريق بين الرجل والمرأة كاستراتيجيّة لتحقيق التمّاسك الأسري.

---

[3] نفس المرجع، ص 378.

مكانة المرأة المطلقة في الأسرة الجزائريّة:

إنّ البحث عن الوضعيّة الاجتماعيّة للمرأة المطلّقة في الأسرة الجزائريّة قادنا بالبحث عن مكانة المرأة ودورها الاجتماعي المرهون بطبيعة المجتمع وثقافته وموروثاته، هذا ما أدّى بنا إلى الغوص في طبيعة المجتمع الجزائري والبحث عن خصائصه السّوسيولوجية التّي تميّزه عن باقي المجتمعات، فوجدناه بذلك أبويّا تقليديّا بكلّ ممارسته وعاداته، رغم دخول بعض العناصر الجديدة وتأثيرها على الذهنيّات، ورغم وجود نوع من الانجذاب نحو الحديث والمعاصر، إلاّ أنّ قوّة التقاليد لا تزال تؤثر بشكل فعّال، فالأفراد يميلون بوجه عام إلى المحافظة على نمط حياتهم القديم حيث اكتسب الفرد معتقداته واتّجاهاته وأنماط سلوكه بصورة يصعب تغييرها، لأنّها أصبحت جزءا أساسيّا من شخصيّته التّي تدعمت خلال عملية التنشئة الاجتماعيّة. وهذا ما يدل على مدى سيطرة العادات والتقاليد أي: سيطرة النّظام الاجتماعي التقليدي بأكمله على الذهنيّات والعقليّات ممّا جعل الأفكار والقيم المتعلقة بالتحديث في مواجهة مع القيم التقليديّة، حيث يلاحظ بوجه عام أنّ الأفكار والقيم هي آخر من يستجيب للتغيير، والدليل على ذلك أنّ نسبة كبيرة من الأسر في المجتمع لا تزال ترفض الأفكار الجديدة وتحافظ بذلك على الميكانيزمات الفكريّة والقيميّة القديمة التيّ أصبحت جزءا من السّمات الشخصيّة.

لأجل هذا لا يزال الأفراد في المجتمع متمسكين بقيم تقليديّة لا سيما تلك التّي ترسم صورة المرأة وأدوارها التقليديّة ضمن البنية الاجتماعيّة الأبويّة في مجتمع لم يكن ليساير مختلف التغيّرات الأخرى فرغم كونهم قد استطاعوا فعلا أن يكتسبوا بعض الأفكار المغايرة عن عالمهم الأصلي لا سيما فيما يتعلّق بأنماط الحياة الاستهلاكيّة والوظيفيّة، لا يزال بعضهم محافظين على مبادئ وقيم الثقافة الريفيّة خاصّة في المسائل المرتبطة بالمرأة والشرف، حيث يسود الفكر الذكوري ضمن سياق منظومة اجتماعيّة تعمل على تبخيس الأنثى على جميع الأصعدة: الجنس، الجسد، الفكر، الإنتاج والمكانة واعتبارها بذلك أفصح معبّر عن العجز والقصور وعقد النقص والعار، وإلاّ فكيف نفسّر الوضعيّة الاجتماعيّة للمطلّقة ومعاناتها اليوميّة النّاجمة أساسا عن تجذّر الصّورة النمطيّة للمرأة ودورها في المجتمع والتي تعمل هي نفسها على إعادة إنتاجها بل تنمّيها وترسخها في الأجيال من خلال تجسيدها وتمريرها عبر عملية التنشئة الاجتماعيّة باعتبارها القناة التي تؤمّن مرور الثّقافة بين الأجيال، التي تربط بين مختلف مكوّنات النّسق الاجتماعي، من خلال إعادة منظومة القيم والمعايير الاجتماعيّة وترسيخها في نفوس النّاشئة، فهي الأداة التّي من خلالها استطاع النّظام الأبويّ أن يترسّخ في المجتمع ويحافظ على كيانه، بل ويعيد إنتاج قيمه التي يكرّس فيها المجتمع وجوده ويعيد إنتاج تواصله الثقافي والحضاري، هذا ما يثبت بالفعل "أنّ أزمة المرأة هي أزمة فكر

وثقافة ناجمة عن أزمة تربوية تنشئوية"[4]، ساهمت إلى حدّ كبير ومنذ زمن بعيد في ترسيخ دونيّتها في المجتمع، أين تعمل المرأة وبطريقة غير واعية بتكريس وضعها الدّوني وصورتها السّلبيّة في أذهان الأفراد باعتبارها فاعلا أساسيّا في مجال التنشئة والكائن الأكثر رضوخا للتراث والأعراف والتقاليد"[5]. فتؤدي المرأة الأمّ في هذا الإطار دورا كبيرا وحاسما في تنشئة الأجيال بتزويدهم بقيم تربويّة وثقافيّة تعمل من خلالها على بناء وجدان الشخصيّة الإنسانيّة، مستندة بذلك إلى تراث كبير من العادات والتقاليد والأعراف. وما استمرار وبقاء بعض الممارسات الاجتماعيّة التمييزيّة بين الذكورة والأنوثة، إلاّ دليل على سيادة النّظام الأبويّ الذّي يعوّق تقدّم المرأة وتحريرها، لا سيما إذا كانت هي من تجسّد التقليد وتحميه وتنقله، رغم كونها في الواقع أكثر الكائنات تعرّضا لغبن ذلك التقليد، وهي التي تمدّ المعايير الاجتماعيّة بقوّة خاصّة ولو أنّ هذه المعايير تمارس أقصى درجات التزمت تجاهها.

"فدور المرأة ليس فقط إعادة إنتاج الحياة والنّوع البشري، وإنما إعادة إنتاج الثقافة والقيم والعادات والتصوّرات، فالمرأة تتحمّل مسؤوليّة الإبقاء على الثقافة العتيقة... إنّها تضمن إعادة إنتاج الجنس والثقافة وإبقائهما"[6]، لا سيما إذا كان "نموذج العائلة الجزائريّة يتبنّى مفهوم التنشئة الذي يقوم على تكرار العادة"[7] التي تعتبر القيمة الثقافيّة الأساسيّة في المجتمع، والذي يرجع بدوره إلى تجذّر القيم الثقافيّة والتربويّة الأبويّة في المجتمع الجزائري وعلى حدّ قول **"رولان بارث"** فالمرأة هي المعمل الثقافي للجماعة البشريّة وأهمّ شريحة معيدة لإنتاج التراتبيّة الجنسيّة عن طريق التنشئة الاجتماعيّة، فعملية التنشئة الأولى للطّفل تبدأ من مهد أمّه من خلال ما يسميه علماء النّفس الإشباع. والإشباع بمعناه الواسع يعني الإشباع النّفسي والحسّي والثقافي، ويخطئ من يظن أنّ حكايات الطفولة التي تحكيها الأمّ لطفلها إنّما يقصد بها التسلية، لأنّ هذه الحكايات هي التي تشمل جزءا كبيرا من ثقافة الطّفل وقيمه ومبادئه ونظرته إلى المجتمع، ولا شك أنّ عمليّة بناء التكوين الثقافي للطّفل هي جزء من عمليّة التنمية بمعناها الواسع لأنّها تشكيل لعقل ووجدان الإنسان، الذي يقع على كاهله عبء تحقيق التنمية. إنّ استمرار الثقافة الأبويّة لم يكن ممكنا بدون تعاون النّساء على مرّ العصور على إعادتها بشكل طوعي، "فالفتيات القبائليّات يتعلمن من النّساء الكبيرات في السّن الشرف والخضوع المطلق للسّلطة الذكوريّة أبا وأخا وزوجا وقريبا"[8].

---

[4] بوروينة أحمد (فتيحة)، **الهجّــالة**، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2009، ص 64.

[5] Thines (George et Lampereur Agnés), **Dictionnaire des sciences humaines**, Paris, Edition Universitaire, 1975, p881

[6] ADFM, **L'image de la femme et les violences symboliques à son égard au Maroc**, Edition ADEM, 2000, p9

[7] النّقيب (حسن خلدون)، **المشكل التربوي والثورة الصامتة**: دراسة في سوسيولوجيا الثقافة، مجلّة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة بيروت، العدد 174، أوت، 1993، ص 68.

[8] أفرفار (علي)، **صورة المرأة بين المنظور الدّيني والشّعبي العلماني**، دار الطليعة، بيروت، 1996، ص 56.

هذا ما يسمح بترسيخ التقاليد ودوام صيرورتها من جيل إلى آخر. فالتنشئة الاجتماعيّة هي أقصر الطرق لإعادة إنتاج النّظام الاجتماعي.

والمطلّقة في المجتمع الجزائري تلقب بـ "الهجّالة" وهو لفظ دنيء لدى عامّة النّاس يطلق على المرأة المطلّقة أو الأرملة، يعكس الموقف الاجتماعي السّلبي إزاء هته الفئة من النّساء. "لفظ يتضمّن حكما اجتماعيّا مسبقا بالإعدام، لا يختلف في شيء عن الوأد المسلّط على الأنثى في الجاهليّة، يحمل معنى الدّونية والنّقصان"[9].

هته الفئة من النّساء التي تعاني الشّعور الدّائم بالفشل، نتيجة تغيّر النّظرة الاجتماعيّة إليها وانخفاض مفهوم الذّات لديها، "مكانتها الجديدة محكومة بعادات وتقاليد قاسية من الصّعب أن تفكّ نفسها منها بسهولة"[10].

وما لحظناه في محيطنا الاجتماعي أنّ هناك الكثير من النّساء اللّواتي يعشن في بيوت أزواجهنّ وهنّ شبيهات بالمطلّقات، وترضى الواحدة منهنّ العيش كذلك، متحمّلة لمرارة الحياة لأنّها تخاف أن تكون مطلّقة في نظر العائلة والمجتمع، مدركة في قرارات أعماقها بأنّ الجميع سيرفضها إذا هي رفضت الصورة التقليديّة لها كزوجة وأمّ، لتصبح بذلك المرأة المتمرّدة على نظام البناء الكلّي للمجتمع، امرأة مرفوضة ومرذولة اجتماعيّا، لأنّها مطلّقة وغير جديرة بالقيام بالأدوار المنوطة لها وبناء أسرة، امرأة ينعتها المجتمع بالفاشلة "ما تربّحش" رغم أنّها قد لا تكون السّبب في ذلك، من هنا فقط نستنتج أنّ نظرة المجتمع إلى المطلّقة هي جزء لا يتجزأ من الموقف العامّ من المرأة سواء كانت عزباء أم متزوّجة ما هي إلاّ جسد، لكنّ معاناة المطلّقة تتضاعف حين تتعرّض لأبشع أنواع العزل والإقصاء من جميع العلاقات الاجتماعيّة التّي تربطها بأهلها وأقاربها وهو ما يترجم نظرة المجتمع القاسية إلى هته الفئة التي غالبا ما تقع ضحيّة التعسف، فهي مرفوضة ومرذولة أي أنّ الرجل هو الذي رفضها وطلقها لأنّها غير جديرة ببناء أسرة أو لأنّها أخطأت، فلا يتم توجيه اللّوم إلى الرجل باعتباره سببا في هدم البيت لأنّ الرجل هو الذّي يختارها ويطلبها للزواج أو يرفضها فيطلّقها.

فرجوعها إذن إلى أهلها بعد أن ظنّوا أنّهم ستروها بزواجها وصدمتهم بعودتها موسومة بلقب "هجّالة"، الرّديف المباشر لكلمة العار، فإنّهم سيتنصّلون من مسؤوليّة أطفالها وتربيتهم ويلفظونهم خارجا، ممّا يرغم الأم في الكثير من الأحيان على التخلّي عن حقّها في رعايتهم خاصّة إذا لم تكن عاملة أو ليس لها مصدر مادّي كاف، لأنّ ذلك سيثقل كاهلها ويزيد من

[9] بلعربي (عائشة)، نساء قرويّات، سلسلة مقاربات، منشورات الفنك، الدار البيضاء، 1996، ص8.

[10] http://wwww.islamoline.net/iol/arabic/dowalia/adun-52/massaa-1-asp

معاناتها، لتقوم بعد ذلك برعاية أبناء الإخوة، فيلقي الجميع بأعباء كثيرة عليها دون أي تقدير للدّور الذّي تقوم به من أجل مساعدتهم وكأنّه واجب مفروض عليها وليس جميلا منها.

ناهيك عن معاملة نساء الإخوة لها، حيث يتفنّن في إذلالها واحتقارها وإجهادها بالأعمال المنزليّة ومراقبة كلّ تحرّكاتها وسلوكاتها تحت ذريعة الحفاظ على شرف العائلة.

أمّا رجال العائلة فغالبا ما ينظرون إلى المطلّقة وكأنّها مارست الخطيئة وعادت إلى بيت أهلها، فيعاملونها بقسوة وبحدّة، وغالبا ما تحاط سلوكاتها بكثير من الشكوك مقارنة بالفتاة البكر العذراء، بسبب شيوع اعتقاد أنّ المطلّقة أقلّ حصانة في الدّفاع عن شرفها وعفّتها باعتبارها فريسة سهلة لإقامة علاقة جنسيّة غير مشروعة، ولذا تتم محاصرتها وممارسة كافة أنواع العنف النّفسي والعاطفي والجسدي عليها، والسبب في الشّكوك أنّ لها تجربة سابقة في العلاقات الجنسيّة، فهي تعرف وتشعر بمتطلّبات الجسد، وبالتّالي يتّم محاصرتها خوفا من أن تخطئ أو يستغل أحد ضعفها، والمصيبة الكبرى إذا طرأ عليها أيّ تغير في شكلها أو جسدها أو تصرّفاتها، "باعتبار الجسد ليس مجرّد بنية ماديّة بل هو قلب الرمزيّة الاجتماعية"[11].

هذا إلى جانب كونها مصدر قلق ورعب لبنات جنسها من المتزوّجات، فهي في نظرهنّ مصدر تهديد محتمل لعلاقتهنّ الزوجيّة، فيقمن بتشويه سمعتها ويمنعنها من دخول بيوتهنّ. هذا الرّفض الاجتماعي للمطلّقة للأسف الشديد تمارسه النّساء قبل الرّجال ومصدره هو أنّ أغلبيتهنّ تتبنّى بكيفيّة لا شعوريّة وجهة نظر الرّجال في تقييم تصرّفاتهنّ وطبيعتهنّ ومركزهنّ داخل المجتمع، هذا ما يفسّر "نظرة المرأة إلى نفسها في المجتمع التقليدي، فهي مجرّد امتداد لنظرة الرجل إليها في الهرم العائلي المبني أساسا على دونيّة النّساء وسيطرة الرجل"[12].

أهمّ المشاكل التّي تعاني منها المرأة المطلّقة:

• **المشاكل الأخلاقيّة:** تضطّر الكثير من المطلّقات إلى العمل للتّمكن من إعالة الأسرة، خاصّة في ظلّ محدوديّة وضآلة النّفقات التّي تحصل عليها الواحدة منهنّ من طليقها أبي أطفالها، في بلد لا يوجد فيه تناسب طردي بين ارتفاع الأسعار والزّيادة في قيمة الأجور، إلاّ أنّ حصول الواحدة منهنّ على فرصة عمل لا يعني نهاية المعاناة، حيث يأتي التّحرش الجنسي في العمل ليزيد من الطين بلّة بالنّسبة إلى هذه الفئة، فيتعرّض ما يزيد عن نصف العاملات المطلّقات للتّحرّش الجنسي من قبل مسؤوليهن في العمل.

---

[11] شادر (كريمة)، **المرأة الجزائريّة ونموذج تنشئة الفتاة في إطار التغيّر الاجتماعي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص75.

[12] بداك (شابحة)، **الوظيفة السّوسيولوجيّة للسّحر عبر الأسطورة القبائليّة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993، ص 50.

فالتّحرّش الجنسي هو الآخر كابوس من كوابيس المرأة الجزائريّة وأخصّ بالذّكر المطلّقة، يحضر يوميّا في حياتها بشكل مؤذ برغم القانون الذي يجرمه والذي تم سنّه خلال السّنوات القليلة الماضية ليردع المتحرّشين بها ويحميها من هذا الاعتداء الذي لا يظهر للعيان، بل تحضره غالبا الضّحية والمتهم ولا ثالث بينهما، لتعاني بذلك المطلّقة معاناة صامتة جرّاء تعرّضها للكثير من المضايقات والاستفزازات الأخلاقيّة، سواء كانت لفظيّة أم جسديّة، والتّي تهدف في مضمونها إلى مضايقة الجسد لتقديم خدمة أو للحفاظ على المنصب.

و"لّما كانت المرأة في المجتمع الأبويّ، مجرّد جسد وفضاء للمتعة"[13]، كانت المطلّقة فريسة سهلة المنال لإشباع الغريزة الجنسيّة، فتطاردها أعين الرّجال الذين يبحثون عن ملاذ لغرائزهم المكبوتة، بإقامة علاقة جسديّة غير شرعيّة باعتبارها فاقدة للحاجز الفيزيولوجي الذي يمنعها من ذلك والمتمثل أساسا في العذريّة.

• **المشاكل القضائيّة:** تعيش الكثير من المطلّقات أوضاعا مزرية وجملة من المشاكل التي تتفاقم كلّ يوم، نتيجة تقاعس وتماطل منفذي القانون عن أداء عملهم لتتمكّن المطلّقة من الحصول على حقوقها كاملة، في ظلّ رفع الطّليق يده عن مسؤولية أطفاله رغم القانون في مجتمع أبويّ لم يكن لينصف المرأة.

والمرأة المطلّقة تواجه العديد من المشاكل على مستوى مؤسسة القضاء والمتمثلة فيما يلي:

1- تواجه المرأة إشكالية تنفيذ أحكام النّفقة، خاصّة إذا لم يكن المطلّق أو الزّوج موّظفا في القطاع العام، حيث يتم خصم النّفقة من المنبع (مكان عمل الزّوج).

2- لا تراعي المحكمة عند تقدير النّفقة المستوى الاجتماعي والتعليمي الذي اعتاد عليه أطفال هذه الفئة من الأسر قبل الطّلاق، والتي تشقى المطلّقة كثيرا للحصول عليها وتشتكي دائما من عدم كفايتها وعدم انتظامها وأحيانا الامتناع عن دفعها دائما.

3- طول الإجراءات القضائيّة توصل المرأة إلى درجة اليأس حيث تترك أغلب الدعاوى للشّطب.

4- إنّ جهل النّساء وعدم وعيهنّ بحقوقهنّ وافتقادهنّ للإدراك الحقيقي لمضمون مدوّنة الأسرة ومعاناتهنّ في ذات الوقت من ضيق مالي، يستدعي ويستلزم من العدالة توفير المساعدة القضائيّة في قضايا الأحوال الشخصيّة عن طريق انتداب محاميات أو محامين تحت التدريب لمساعدتهنّ قضائيّا.

5- أمّا من الناحية العملية، فنقص الإلمام بالقواعد الإجرائيّة القضائيّة النّاجم عن اقتصار دراسة القضاء على الأحكام الشرعيّة فقط دون إعطاء أيّ اعتبار للجانب الواقعي المعيش، أثّر سلبا على حسن سير العدالة بالدرجة الأولى وعلى وضعية المرأة بدرجة ثانية.

---

[13] العلم (محمود أمين)، **أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، مجلة العربي،** العدد 440، بيروت، يوليو 995، ص 195.

•**مشكل السّكن:** المرأة التي تعاني من الطّلاق التعسّفي لا تأبه في الأوّل ولا تشعر بمحنتها لاعتقادها بأنّ القانون سيكفل لها حقها في مسكن الزوجيّة، ولكن بمجرّد أن تدخل في مشاكل لا نهاية لها حتّى تدرك حجم المشكلة التي وقعت فيها ألا وهي مشكلة السّكن.

ومن أجل حصولها على حقّها في السّكن ألزمها قانون الأسرة بموجب حيازتها ثلاثة شروط أساسيّة وفقدان أيّ واحد منها كاف وحده لحرمانها من هذا الحق.

الأوّل: أن تكون المطلّقة محكوما لها بالحضانة.

الثاني: أن لا يكون لها ولي يستقبلها ويؤمن مسكنها.

الثالث: أن يكون في استطاعة الزّوج ماديّا أن يضمن السّكن.

بعد الطّلاق تجد المرأة نفسها وأطفالها في أغلب الأحيان، دون سقف ومأوى يؤويها، لتبدأ بذلك بالبحث عن قريب أو صديق يسترها من عنفوان الشوارع وانحرافاتها، على الرّغم من أنّ قانون الأسرة المعدّل قد أنصف المرأة المطلّقة الحاضن لأطفالها وضمن لها حقّها في المسكن بعد الطّلاق.

إلاّ آنّ بعض الأزواج المتحايلين على القانون وجدوا كلّ الفرص لإعاقة تطبيق هذا البند، لا سيّما إذا كان أغلبية الجزائريين لا يمتلكون سوى مسكن واحد، في ظلّ بلد المسكن فيه نادر الوجود وباهظ الثمن، وإذا كان الزّوج يمتلك مسكنا آخر نجده مسجلا باسم أحد أفراد العائلة لتجنّب الاستحواذ عليه من طرف الزوجة المطلّقة بحكم من المحكمة في ظلّ غياب أيّ إجراء قانوني يسمح لقاضي الأحوال الشخصيّة بإجراء التحقيقات الكافية للتأكّد من ذلك.

وأحيانا أخرى يطيع الأزواج السّابقون في البداية القانون، ليتوقّفوا عن دفع إيجار السّكن بعد فترة قصيرة من الزمن، هذا ما يؤكّد أنّ بند مسكن الزوجيّة يشهد الكثير من الثغرات والتلاعبات، فالخلل هنا لا يكمن في نقص التشريع وإنّما في التطبيق الصحيح لهذه النّصوص القانونيّة من طرف بعض القضاة والذي يرجع سببه أساسا إلى الانسداد الإيديولوجي والذهنيّات البالية وثقافة المجتمع، النّاجمة أساسا عن تأخر عمليّة التربية والتكوين عن عملية التشريع، إذ لا يكفي إصدار قوانين وتشريعات لتغيير بعض العقليّات التي تقف عائقا أمام تقدّم المرأة وإنّما هناك عوامل أخرى يجب أن تساهم في دعم هذه القوانين والمتمثلة في التربية أو التنشئة الاجتماعيّة، لا سيما إذا كان الموروث الثقافي بين الذكورة والأنوثة ما يزال محكوما بمنطق المجتمع الذكوري الذي يمثل واقعا اجتماعيّا قاهرا للمشرّع والجماعات والأفراد الذين يرغبون في إحداث تغييرات في هذا المجال، فالحتميّة الاجتماعيّة حتميّة متعنّتة تقف أمام التغيير.

والتشريعات إذا وضعت قبل تهيئة الأرضيّة لها تبقى مهدّدة بالفشل، أو على الأقل فإنّها تجد صعوبة جمّة عن طريق إنزالها وتنفيذها في الواقع، وإذا ما طبّقت فإنّ نتائج تطبيقها لا تكون في المستوى المطلوب.

إنّ وضع قانون المساواة دون تغيير في الذهنية وتنمية وتأصيل في الثقافة يبقى عقيما، فلا يكفي وضع القانون للالتزام به بل يجب أن تتبعه شواخص إرشاديّة وتفسيريّة تساعد النّاس على فهمه ليعوه وليمارسوا تطبيقه على أرض الواقع ليمارس القانون بذلك التزاما لا إلزاما.

• **المشاكل النفسيّة:** الطلاق كلمة مرفوضة في القاموس النّفسي لحوّاء، فهي لا تلجأ إليه إلاّ بعد أن تصل إلى ذروة اليأس والفشل والألم والمعاناة، مع أنّه في الكثير من الأحيان خلاص لها من زوج كانت تعيش معه أتعس أيّام حياتها، وما إن يقع الطلاق حتّى يوقع بظلاله على نفسيّة المطلّقة التي تنتابها مشاعر متضاربة ومشاكل نفسيّة وعاطفيّة متعدّدة، فيخالجها شعور بالألم والمعاناة والتشتت والنّقص والضياع والخوف من المستقبل، وتنهال عليها عدّة تساؤلات أهمّها، كيف ومتى ومن أين سأبدأ حياتي؟ كيف سأربي أولادي؟ لا سيما الطلاق الذي يقع بعد فترة طويلة من الزواج نتيجة الوحدة التي تشعر بها المرأة.

فالمرأة تعاني من ضغوطات نفسيّة مدمّرة بعد مرحلة فقدان المساندة القويّة ممّن حولها، فالطلاّق يوقعها في العيش في دوامة من الوحدة، اليأس، الغضب، الإحباط، الإحساس بعظم المسؤوليّة الملقاة على عاتقها... لا سيما المرأة التي تقترب من سن الأربعين ، فكلّما كان الطلاّق في هذه السّنّ كانت الضغوط النفسيّة عليها أشدّ وأقسى، قد تصل بها أحيانا إلى حدّ الانتحار من أجل التخلّص من نظرة المجتمع المهينة، لأنّها تقترب من سن اليأس، أين تكون فرص بناء حياة جديدة قليلة لديها عن الزّوجة الشّابة، التي حتّى وإن طلّقت فستفكر بأنّها ستحظى بزوج آخر. وتزداد صعوبة الموقف حسب الفترة التي مرّت عليها وهي متزوّجة، فكلّما طالت الفترة أصبحت المخاطر النفسيّة أكبر للشّعور الذي يتسرّب إليها بأنّها أضاعت حياتها كلّها دون جدوى، فيضعف ذلك قدرتها على الانطلاق من جديد.

• **مشاكل إعادة الزوّاج:** البعض من النّساء قد فقدن الرّغبة في إعادة الزواج، نظرا إلى ما عانينه في تجربة سابقة، أمّا الأخريات فنجدهن يعانين حظّا عاثرا في ذلك في مجتمع أبويّ يفضل رجاله الارتباط بامرأة عذراء لم يسبق لها وأن خاضت تجربة الزواج من قبل، لتبقى بذلك مسخّرة للأرمل أو لذوي العاهات.

إنّ الجسد هو محور الأزمة، ولأنّ المجتمع يختزل المرأة في جسد لا غير، فعليها أن تحتفظ به دائما على **"الزيرو"**، لتقدّمه إلى رجل يكون هو المالك الأوّل والمستخدم الوحيد له، الذّي له شرف افتتاح أو افتضاض البكارة.

والافتضاض يعني التوقيع على امتلاك جسد المرأة وذاكرتها البيولوجية بشكل دائم، لا سيما إذا أدركنا أنّ عقد الزواج في إطار هته المجتمعات الأبويّة هو صكّ ملكيّة لجسد المرأة وحجز كلّي عليها وقيد تظلّ داخله إلى آخر الأجلين: الطّلاق أو الموت.

من هنا يشعر الرجل بالزّهو حين يكتشف أنّه أوّل رجل ينال عروسه، "انعكاسا لغريزة حبّ التّملك في الإنسان والشعور بالقوّة الفائقة على المرأة"[14]. في حين يشعر بالجرح النّرجسي إذا عرف أنّ زوجته كانت لها تجارب جنسيّة سابقة، رغم أنّه لم يكن يعرفها في ذلك الوقت.

وزواجه من المطلّقة يؤدّي حتما إلى الشّعور أنّه في منافسة مستمرّة مع رجل آخر حتّى وإن لم يعد موجودا بالفعل، إلاّ أنّ وجوده الرّمزي يهدّد كيانه النّفسي باعتباره سلب منه شيئا كان يتمنى أن يمتلكه وحده من دون شريك، فالأمر هنا راجع إلى عشق الرجل لذاته وتمسّكه بأسطورة سيطرته على المرأة، فإذا ضاعت منه عذريّة جسدها الملموس والمنظور فماذا سيتبقى منها؟ كيف سيثبت فحولته في مجتمع أبويّ لا يجد سبيلا آخر لتحقيق ذلك غير عذرية المرأة وامتلاك جسدها؟

من هنا فقط نستطيع القول، بأنّ الجنسانيّة هي آليّة لترسيخ النّظام الأبويّ وأداة لاستمرار موروث جمعي ضارب بجذوره في عمق التاريخ، مرتبط بقدسيّة فضّ غشاء البكارة وحقّ الرجل في اللّيلة الأولى، فهو دليل فحولته وقوّته بين الأهل والأصدقاء، ليعلن للجميع أنّه امتلك هذا الجسد وترك عليه بصمته الخاصّة التي لا تزول بزوال العلاقة نفسها حتّى إن طلّقها أو توفي عنها سيورثها لغيره **"امرأة منقوصة" أو "نصف امرأة"**.

وما تحديد مكانتها كسلب، إلاّ دلالة على مدى انتهاء الرجل من جسد الأنثى بالإشباع الجنسي وبالتالي النّبذ النّفسي لكينونتها الإنسانيّة.

إنّ رفض الذكر للمرأة المطلّقة يعكس تشرذم وضعيّتها في المجتمع، "هذه الوضعية السّيّئة لن تفارقها إلاّ بانتقالها إلى عصمة رجل".[15]

الخاتـمة:

في الأخير يمكننا القول إنّ دراستنا هذه ما هي إلاّ محاولة اقتراب من واقع هذه المرأة بتكسيرنا لجدار الصّمت الذّي ساد هذا الموضوع، الذي كثيرا ما استحوذ على رؤى اجتماعيّة بديهيّة كأنّه واقع مفروض لا بدّ منه، وما النّتائج المتوصل إليها في هذا الإطار سوى نتائج نسبيّة، باعتبار أننا اعتمدنا على مجموعة من الحالات لا نستطيع تعميم نتائجها على كلّ أفراد المجتمع، فمثل هذه المواضيع تستلزم دراسات معمقة لمعالجة وضع المرأة ومكانتها في المجتمع الجزائري بتقصي أهم الأسباب التي تحكم كل التصوّرات الاجتماعية للمرأة.

---

[14] دروان (هنري)، **هذا الجسد في أخطر قضاياه**، تعريب لجنة من الاختصاصيين، مكتبة المعارف، بيروت، دون تاريخ، ص 36.

[15] الخمّاش (سلوى)، **المرأة العربيّة والمجتمع التقليدي المتخلّف**، دار الحقيقة الطبعة الثالثة، بيروت، 1981، ص 109.